إقتراح قانون معجّل مكرّر

مادة وحيدة:

أولاً: خلافاً لأي نص آخر عام أو خاص يُثبّت بقرار من مجلس الادارة المتعاقدون والأجراء العاملون في مصلحة استثمار مرفأ طرابلس منذ أكثر من عشر سنوات ، في الملاك الدائم لهذه المصلحة وذلك في الوظائف التي يشغلونها فعلاً ، أو في تسميات الوظائف الأقرب اليها في حال اختلافها عن الوظائف التي يشغلونها، وبضم خدماتهم السابقة على أن تؤدّى عنها المحسومات التقاعدية . ويخصّص لكل من المتعاقدين والأجراء المعنيين الراتب الجديد الأقرب الى تعويضه أو أجره الحالي على أن يقدم أو يؤخر تدرّجه بقدر ما يلحق راتبه من زيادة أو نقصان.

ثانياً: يُعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الأسباب الموجبة

لما كانت مصلحة استثمار مرفأ طرابلس تعاني نقصاً كبيراً في المراكز الإدارية والفنية والتجارية والمالية ، وقد حددت المراكز الشاغرة لديها إذ يتواجد /١٩/ مستخدم حالياً لملاك يتألف من /٩٩/ وظيفة،

ولما كان الأجراء والمتعاقدين الذين يبلغ عددهم حالياً /٢٧/ شخصاً يشاركون بصورة مباشرة في كافة الأعمال التي تحقق الإنتاجية وخدمة المصلحة العامة وتسيير هذا المرفق الحيوي العام، بحيث أنه قد مضى على وجود الأجراء في المصلحة أكثر من ٢٥ سنة والمتعاقدين والمستخدمين أكثر من ١٠ سنوات مما يُحرمهم من المشاركة في المباراة لتولي الوظائف العامة نظراً لعامل السن من جهة، وحرصاً منهم على عدم خسارة سنوات خدمتهم السابقة في المصلحة من جهةٍ أخرى.

ولما كانت المبادىء العامة توجب تولي الوظائف العامة بموجب مباريات إلا ان مبدأ العدالة والإنصاف والمساواة بين العاملين في الادارة توجب تقديم الإستقرار الإجتماعي والنفسي والأمن الوظيفي والحقوق لهؤلاء المتعاقدين والأجراء أسوةً بغيرهم من المؤسسات العامة، مع العلم بأن هؤلاء يؤدون واجباتهم بمهارة وعلم وخبرة متراكمة إكتسبوها خلال عملهم الدؤوب في السنوات السابقة وقد نالوا تنويهاً بجهودهم من وزير المالية في العام ١٩٩٦ بالإيرادات التي حققتها المصلحة في ذلك التاريخ، وبمعدلات النمو المحققة خلال السنوات التي تلت ،

ولما كان العدل والإنصاف يوجبان المساواة بين المستخدمين وباقي العاملين في المصلحة الذين يقومون بنفس الاعمال ووقف التمييز في التقديمات والعاطاءآت بين العمال والمستخدمين الذين يعملون في خدمة الإدارة الواحدة،

ولما كان تثبيت الأجراء والمتعاقدين في المصلحة لا يُرتبّ أي عبء على الدولة إذ ان المصلحة تدفع مستحقات موظفيها من وارداتها الذاتية، وهو أصلاً سيتقاضون بعد التثبيت نفس الرواتب تقر يباً التي يتقاضونها حالياً ، أي أنه لن يترتبّ على عملية التثبيت أي عبء مالي،

لذلك واستناداً لمبدأ العدالة والانصاف ورفعاً للغبن الذي يُصيب العاملين بمصلحة استثمار مرفأ طرابلس وتصحيحاً للوضع الوظيفي لهؤلاء، وحرصاً على عدم خسارة خدماتهم السابقة في المصلحة ، لقد قمنا بإعداد إقتراح قانون معجل مكرر لتثبيت الاجراء والمتعاقدين في الملاك الدائم لهذه المصلحة وذلك في الوظائف التي يشغلونها وضمّ خدماتهم السابقة على أن تؤدى عنها الحسومات التقاعدية،

لذلك يرجى الاطلاع والموافقة على إقتراح القانون المرفق وإحالته للهيئة العامة لإقراره حسب الاصول.